

الوقائع المصرية

1945

REFL.

جريدة رسمية للجمهورية المصرية - عدد غير اعتيادي

(العدد ١٧٥) الصادر في يوم الخميس ٢٢ محرم سنة ١٣٦٥ - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٥ (السنة ١١٧)

لسنة ١٩١١ أو بإحدى الكليات بجامعة فؤاد الأول أو فاروق الأول، أو يكون قد شغل منصب مفتي الديار المصرية أو عضو بالمحكمة العليا الشرعية .

لويين شيخ الجامع الأزهر بأمر ملكي، وبصير من يعين شيخا للجامع الأزهر من غير جماعة كبار العلماء عضوا في هذه الجماعة بحكم القانون .

شادة ٢ - يستبدل بالمادة الثامنة من المرسوم قانون المشار اليه في المادة السابقة الأحكام الآتية :

«يكون للجامع الأزهر وكيل يختار من بين جماعة كبار العلماء أو ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة السابقة ، ويكون تعيينه بأمر ملكي .

لويماون الوكيل شيخ الجامع الأزهر ويقوم مقامه عند غيابه .

شادة ٣ - لهي رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ٢١ محرم سنة ١٣٦٥ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥)

فاروق

أمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد هههههههه

رئيس مجلس الوزراء

أحمد هههههههه

قانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٥

بتعديل المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر

نحن فاروق الأول ملك مصر

هتزر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

شادة ١ - يستبدل بالمادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر الأحكام الآتية :

«يختار شيخ الجامع الأزهر من بين جماعة كبار العلماء أو ممن تتوافر فيهم الشروط الآتية :

(١) أن تكون سنه نحسا وأربعين سنة على الأقل .

(٢) أن يكون معروفا بالورع والتقوى في ماضيه وحاضره .

(٣) أن يكون حائزا لشهادة العالمية منذ خمس عشرة سنة على الأقل .

(٤) أن يكون قد اشتغل بالتدريس مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى كليات الجامع الأزهر أو بالقدس العالى المقرر بالقانون رقم ١٠